العطية: دول (التعاون) خصصت أكثر من 100 مليار دولار لتطوير مشاريع النفط والغاز

عبد الرحمن بن حمد العطية

المنامة / متابعات :

أكد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون أهمية العلاقات والشراكات ولاسيما الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس ودول آسيا الوسطى.

وقال العطية في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور خالد المرهون نائب الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالأمانة العامة لمجلس التعاون في منتدى" كازاخستان " الأوروآسيوي الخامس الذي انطلقت أعماله الثلاثاء أن العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى وتحديداً كازاخستان قائمة فعلياً سواء من حيث حجم الاستثمارات الخليجية في كازاخستان أو حركة التجارة بين الطرفين التي شهدت نمواً خلال السنوات الأخيرة وأوضح أن اشتراك دول المجلس وكازاخستان في إنتاج الغاز والبترول فتح آفاقاً كبيرة وواسعة ساهمت في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين معربا عن تطلعه في هذا المجال للتعاون مع دول هذا المنتدى لما من شأنه تعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول المجلس ، ولاسيما في مجال الطاقة .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لقد انطلقت المرحلة الحديثة للعلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعالم منذ بداية الاكتشافات النفطية ودخول دول المجلس ميدان إنتاج النفط وتصديره وخاصة منذ ستينيات القرن المنصرم.

وأضاف أن تصاعد الاكتشافات النفطية مكن في زيادة قدرة دول المجلس على التصدير وتسجيل حضور هام في الساحة النفطية على المستوى الدولي مشيرا الى أن دول مجلس التعاون تبلغ نسبة إنتاجها ما يقارب 22٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط ، وتملك احتياطياً ضخماً من النفط تبلغ نسبته 44 ٪ تقريباً من إجمالي الاحتياطي العالمي إضافة إلى إنتاج من الغاز يبلغ 14 ٪ تقريباً من إجمالي الإنتاج العالمي ، وتبلغ احتياطياتها 24 ٪ تقريباً من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز .

وبين الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان التطورات الهامة التي شهدتها السوق العالمية للطاقة في السنوات الأخيرة كان أبرزها زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي وانه تواكبا مع هذا الأمر واقتناعا من دول المجلس بأهمية هذه الطاقة للاقتصاد العالمي خصصت دول مجلس التعاون أكثر من 100 مليار دولار لتطوير مشاريع النفط والغاز خلال الفترة من 2010 إلى 2015 .

أضواء

الأحزاب الدينية

بصيرة الداود

مع نهاية العقود الزمنية من القرن الماضي واستمراراً إلى يومنا هذا لا تزال موجة الأحزاب الدينية التي تتحدث باسم الإسلام في ازدياد، وهي أحزاب تدعي الأصولية وهو أمر أصبح منطقياً جداً بسبب الواقع المأزوم الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية وعلى مستوياتها كافة سواء الداخلية منها أو الخارجية، الأمر الذي يجعل من التمسك بالأصولية والميل الدائم نحو الماضي بطابعه الأسطوري وأوهامه الميتافيزيقية سبباً مهماً لتفشي ظاهرة العنف السياسي ذي الصبغة الدينية، فيقتات من تهميش المواطن في وطنه الذي يصبح مادة دسمة وخاماً ويسهل أن تتغذى الأحزاب الدينية عليها وتعمل على تحقيق أهدافها السياسية المبطنة وغير المعلنة من خلالها.

وترفع الأحزاب الدينية شعار الإسلام عالياً، لكنها في الواقع تعمل على تسميم سماحة الإسلام ديناً مستغلة التحديات التي تواجه عالم اليوم من انهيار لأنماط معيّنة من الأيديولوجيات في الغرب. وهو الواقع الذي بدأ يُشعِر الكثيرين بأن العالم يتجه نحو الانهيار فلا يجد له تعويضاً إلا باللجوء أكثر نحو الانكفاء والانغلاق على الذات، ورفض الآخر وكل ما يدور خارج حدوده، فيقوده في النهاية إلى التطرف والتمسّك بالأصولية والخصوصية الإسلامية كرد فعل على رفض كل أساليب وأنماط وأشكال العولمة والحداثة. كما تجد هذه الأحزاب في صفتها بالأصولية تعزيزاً لهويتها الإسلامية على اعتبار أن كل مسلم هو أصولي لأن الإسلام قائم في الأساس على أصولية الكتاب والسنّة، ولهذا فمهما اختلفت مدارس وتيارات ومذاهب هذه الأحزاب فهي متفقة على التمسّك بأصول الدين من الكتاب والسنّة، لكنها تعمل في الوقت نفسه على شحن مصطلح الأصولية أيديولوجياً من أجل تحقيق أهدافها السياسية وتعزيزاً لهويتها الإسلامية، فتعمل على استثمار مقولة أن مصطلح الأصولية قد نشأ أساساً وترعرع في الغرب كرد فعل على الحداثة فتحول عندهم إلى مفهوم احتجاجي قادهم في ما بعد إلى صراعات أيديولوجية غير عقلانية ورافضة للحداثة ولكل من يؤمن بها أو يمتلك قدرة مبدعة على التعامل مع تحدياتها، حتى أصبحت الأصولية لديهم بمثابة التعبير الرافض والمناهض لكل أنماط التقدم في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على حساب الجانب الديني المتمثل في الكنيسة والتي لم تعد تضطلع بدورها المسيطر كما كانت في القرون الوسطى الأوروبية.

جميع الأحزاب التي تتحدث باسم الإسلام في تاريخنا المعاصر هي أحزاب سياسية بكل ما تحمله هذه الكلمة من عمق ومفهوم المعنى على رغم أن معظمها لا يمتلك من السياسة إلا بعض الأفكار العامة والمشتتة. والأحزاب الدينية التي تدعي الإصلاح أو السلفية بتنوعها المتطرف أو المعتدل مثل أحزاب الصحوة أو «الإخوان المسلمين» أو «القاعدة» أو الجهادية السلفية وغيرها هي جميعها ذات أهداف سياسية تطلب السلطة وتسعى إليها بكل قواها، فتتخذ الدين أساساً تنطلق منه لتبني عليه أهدافها المعلنة وتبررها من خلال العمل على تأويل النصوص الدينية في القرآن الكريم والسنّة النبوية من أحاديثها القدسية الصحيحة السند وحتى تلك الضعيفة السند، فتعيد تفسير تلك النصوص وتصل بها إلى مرحلة إخراجها من بيئتها وزمانها ومكانها التاريخي التي نزلت فيها، فتعيد من جديد صوغ مفاهيمها بحسب ما تتطلبه أهدافها المعلنة وغير المعلنة.

إن الجانب الديني يجب أن يبقى في رأيي بعيداً تماماً عن مجرد التفكير في تحويله إلى عمل سياسي أو اختزاله في أنماط حزبية سياسية، لأن ذلك من الخطورة عليه كونه يقحم الإسلام كدين في صراعات وألاعيب وخبائث العمل السياسي المصنوع بفعل البشر غير المعصوم من الأخطاء والأخطار والزلل، فيقود الإسلام بأصوليته إلى ممارسات بشرية تضفي نوعاً من القداسة والعصمة على آراء البشر وأفعالهم في الوقت الذي تعمل على إخراج كل منافسيها ومعارضيها من الساحة بذريعة كفرهم وإلحادهم وفسادهم وخروجهم عن الملة!

إذا كان الإسلام لا يزال أصولياً قولاً وعملاً في تاريخنا المعاصر فمن الواجب في تقديري العمل على ضرورة النأي به عن توظيفه أو استثماره في ألاعيب وخدع السياسة، أو استخدامه أداةً في الصراع من أجل السلطة، لأن ذلك سيبقيه مهدداً مصالحَ المجتمع والأمة في شكل عام وليس عاملاً على لم شملها وتوحيد كلمتها إذا ما هددتها الأخطار. يلاحظ القارئ والباحث المتخصص في التاريخ الإسلامي مدى انفتاح مساره الأصولي الذي تأسس عليه وأنتج من خلاله تجارب مبدعة ومتألقة لا يزال المتأزمون نفسياً والمنغلقون فكرياً من أتباع الأحزاب الدينية المعاصرة يحاولون قيادة مجتمعاتهم نحوها ومحاكاتها بالنصيحة والموعظة والقدوة الحسنة التي ينبغي علينا جميعاً السير وراءها وإشغال وقتنا باتّباع آثارها عوضاً عن التفكير في حضّ المجتمعات على إكمال تلك التجارب المتألقة بإبداعات تحاكي العصر والواقع لمجتمع اليوم.

لن يسجل التاريخ الحديث والمعاصر شهادة حق في تلك الأحزاب التي تتخذ من الإسلام شعاراً تختبئ خلفه سوى أنها أحزاب تحاول العمل على تحقيق أهداف سياسية وأطماع سلطوية تحت ستار أصولي ديني تغلب عليه روح التحزّب وعدم الاعتراف بالآخر المسلم وغير المسلم، والدعوة إلى استخدام العنف باسم الجهاد داخل العالم الإسلامي قبل غيره بعيداً تماماً من التحرك العقلي المفروض لمفهوم «الدعوة الإسلامية». ولهذا ستبقى مثل هذه الأحزاب في تقديري كمتخصصة في علم التاريخ المعاصر ليست سوى تجمعات حزبية تعمل لمصالحها السياسية الدنيوية بعيدة كل البعد قولاً وعملاً من خدمة مصالح الإسلام وسماحته.

عن (الحياة) الطبعة السعودية

خبراء التعليم: ضرورة تأسيس نظم التدريس على المشاركة والتفكير الناقد وربط الفصول الدراسية بالإنترنت

أبوظبي / متابعات :

دعا الخبراء المشاركون في المؤتمر الأول للتعليم بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية إلى ضرورة تأسيس نظم التدريس القائمة على المشاركة والتفكير الناقد. كما يجب أن تكون الفصول الدراسية موصولة بالعالم من خلال ثورة الاتصالات وشبكة الإنترنت، كما شددوا على إعطاء "اللغة الأم الأولوية في التعليم"، خصوصاً في التخصصات غير العلمية، مع الاهتمام باللغة الإنجليزية بصفتها لغة أكاديمية تتيح للطلاب الفرصة للاستزادة من المعرفة.

وأكد الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز أهمية التوصيات التي خلص إليها الخبراء في ختام أعمال المؤتمر أمس ومنها: التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي طويل المدى الذي يركز على عناصر عدّة، مثل: تطوير المناهج التعليمية، وتطوير البيئة المدرسية، وتحسين أداء الهيئة التعليمية، من أجل رفع مستوى الطلبة، والاهتمام بالعلوم الإنسانية التي تعطي أهمية لتطوير الإنسان وحقيقة وجوده وتعامله مع العالم المحيط به.

وكذلك ضرورة الاتفاق على مجموعة أساسية من المهارات والقيم يتم تدريسها في جميع أنحاء الدولة، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية والتراث اللذين تتميز بهما دولة الإمارات، والتوسع في تعميم تجربة المدرسة النموذجية الجديدة التي تلتزم معايير الجودة الدولية، وتعمل على تطوير مهارات اللغتين العربية والإنجليزية، ودعم المعلمين من خلال أدلة المناهج وبرامج التطوير المحترفة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من المدارس.

وأشار السويدي إلى وجود عناصر عدة يمكن أن تسهم في توفير المعلمين وتأهيلهم على نحو كفؤ من أهمها: الربط بين الحوافز ومستوى المعلم وعطائه، وأن يتقن التعامل مع السلوك الإنساني، والتخطيط للعمل وتنظيمه، والقدرة على إشراك الآخرين (مثل الآباء) في العملية التعليمية والتقويم المستمر لأداء المعلم، والاستثمار في تدريب المعلمين، وإشراكهم في أنشطة المدارس التي يعملون فيها، فالمعلم لا يحتاج إلى إكسابه المعارف فقط، وإنما يحتاج أيضاً إلى التدريب العملي داخل المدارس، ومحاولة توسيع خيارات التوظيف، فعندما يكون هناك نقص في حقل العلوم أو الرياضيات نقوم بالتركيز على هذا الحقل.

وقال مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية إنه "لا يسعني في نهاية المؤتمر سوى التقدم بوافر الشكر لراعي المؤتمر، الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المركز، مؤكداً أن النظام التعليمي في الإمارات قد بلغ درجة من النضج تستلزم تحديداً واضحاً واتفاقاً تاماً على عناصر الجودة والتميز على نحو ما يمكن قياسه ومتابعة مدى تحققه على أرض الواقع. كما أن النظام التعليمي في الدولة يتسع لجميع أنماط المدارس، حكومية وخاصة ومدارس شراكة، ما دامت تحقق شروط الجودة والتميز.

وأشار إلى أن التعليم يعد أحد مرتكزات التنمية وعصب التطور في أي مجتمع، والضمان الوحيد للحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري والعقائدي للدول، ويدعم المواطنة، ويحافظ على الهوية الوطنية. وأن الإمارات تسعى إلى تطوير منظومة التعليم كمرتكز رئيس في إستراتيجيتها للتنمية البشرية والاقتصادية، ومواجهة الخلل في سوق العمل الخليجي، بما يتواءم مع متطلبات التوطين من ناحية، ويزيد من إسهام المواطن في صنع حاضره ومستقبله من ناحية أخرى، إضافة إلى الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم في دولة الإمارات، في ظل ما شهدته من طفرة تعليمية خلال العقد الماضي.

وأضاف أنه من المهم أن تعمل مؤسسات التعليم على إكساب طلبتها جانبين: المعرفة، والشخصية، حيث يجري التركيز على الأول، وإغفال الثاني. كما أن القضاء على الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي مطلب مهم، كونه يكسب الطالب القدرة على مواصلة التعليم بمراحله المختلفة، إضافة إلى ضرورة تصميم مناهج تعليمية تلبي احتياجات اقتصاد المعرفة، بالاعتماد على عناصر رئيسية مثل المرونة والإبداع والمخاطرة. كما أن بيئة العمل المستقبلية تتطلّب كوادر بشرية تتمتع بالمهارات التقنية.

وأعلن السويدي أن التحديات التي تواجه التعليم في دولة الإمارات تتمثل في البيئة المدرسية غير الجاذبة، وغلبة الأساليب التقليدية للتعليم، وضعف التأهيل المهني للمعلمين، وافتقارهم إلى التدريب والتطوير، ونقص المعلمين الذكور من مواطني الدولة، والافتقار إلى طرائق فعالة ومتطورة للقياس والتقويم، وضعف مستوى الإرشاد الطلابي، إضافة إلى أن الإدارة المدرسية لا تؤدي دورها المفترض، والعلاقة مع أولياء الأمور ليست على النحو الذي يفترض أن تكون عليه، ويعاني الواقع التعليمي تناقض الآراء والتوجهات، بما يشكل ميداناً للصراع والتنافس بدلاً من تكامل الجهود وتنسيقها.

وأكد السويدي في كلمته الختامية، التي ألقاها نيابة عنه عبدا للّه حسين السهلاوي المدير التنفيذي للمركز، أن ثمة تحديات أخرى تواجه العملية التعليمية منها أن معدلات التسرب السائدة بين المواطنين في دبي تحديداً، ودولة الإمارات بشكل عام، تعد مصدر قلق أساسي. ومن أهم أسباب التسرب عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب الطالب، وغيابه الذي يؤدي إلى فصله من المدرسة، وغياب المتابعة من ولي الأمر، وضعف العلاقة بين الطالب والمدرسة. هذه الأسباب تؤدي إلى انسحاب الطالب من النظام التعليمي.

بعد تأكيد وزير العدل عدم وجود مانع في ذلك

سعوديات يترقبن فتح المجال لمزاولة مهنة المحاماة

الرياض / متابعات :

في وقت تستقطب فيه الجامعات السعودية ممثلة في كليات الحقوق والأنظمة والقانون الطالبات السعوديات إضافة إلى تخريج العديد منهن لسوق العمل إلا أنها لا تزال مغيبة تماما عن مزاولة مهنة المحاماة داخل المحاكم. وحملت تصريحات وزير العدل السعودي بأنه لا مانع من ممارسة المرأة لمهنة المحاماة؛ تفاوتا في قرب انفراج أزمة عانت منها المحامية السعودية في دخولها لأسوار المحاكم التي غابت عنها.

وانتقدت إحدى المحاميات السعوديات والمنتظرات لرخصة مزاولة المهنة (رنا القرني) وهي خريجة قسم القانون منذ العام 2008 وعود المسئولين السعوديين وقالت: "أن جملة مازال تحت الدراسة نسمعها من كل وزير جديد" معتبرة أن هذه الجملة لا تزال تتكرر حتى اليوم دون أي خطوة إيجابية.

وأشارت القرني إلى أن المحاميين السعوديين يجدون صعوبة في إخراج تصاريح لهم، وقالت "كيف بالنساء أن يحصلن على ذلك!".

فيما تفاءلت المحامية (بيان زهران) بتصريح وزير العدل وقالت في حديثها "لإيلاف" أنها والمحاميات بانتظار القرار بفارغ الصبر، وأضافت زهران أنهن كمحاميات تعلمن مثل ما تعلمه زملاؤهن الرجال في أمور وتخصص القانون.

وقالت المحامية بيان زهران في سياق حديثها أنه "لا يوجد قانون في أي دولة بالعالم وبالسعودية بالتحديد يستثني المرأة من ذلك"، وجددت المحامية زهران مطالبتهن بالحصول على التصريح عدة مرات وأعلنت تفاؤلها عن قرب إصدار التراخيص الرسمية مع وعد الوزير العيسى.

وكان وزير العدل السعودي الشيخ الدكتور محمد العيسى أكد خلال اللقاء السعودي القانوني بمدينة جدة "انه ليس هناك أي مانع شرعي ولا نظامي في الجملة من أن تتولى المرأة مهنة المحاماة ". مؤكدا أن المرأة تترافع أمام القضاء منذ سنين طويلة؛ فكانت وكيلة عن نفسها وعن غيرها بوكالات شرعية صادرة عن كتابات العدل منذ أمد.

يذكر أن المحاميات السعوديات لم يحصلن على رخصة رسمية لمزاولة مهنة المحاماة بشكل مستقل، إلا أنهن يمارسن العمل القانوني عبر المكاتب الخاصة بالمحاماة من خلال الاستشارات القانونية التي يمثلها رسميا المحامون الذكور فقط.

تحديات اجتماعية ومهنية تواجه سعودتها

الصحة السعودية: وظائف الممرضات شاغرة ما لم تشغلها مواطنة

الرياض / متابعات :

قال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة السعودية الدكتور خالد مرغلاني إن الحاجة ملحة للممرضات السعوديات ببعض المستشفيات الحكومية بعدد من المناطق.

وأكد مرغلاني أن الوظائف تعتبر شاغرة ما لم تحصل عليها الفتاة السعودية المتخصصة بالقطاع الصحي والطبي، مضيفا أن الوزارة تسعى إلى الاستعانة بالعنصر النسائي الذي لا يزال ضعيفا وفي بدايته على حد قوله. وأوضح مرغلاني أن السعودة في صفوف الممرضين الذكور أصبحت تقارب حاجز 99 ٪.

وفي السياق ذاته أبدى الكاتب المتخصص بالشؤون الطبية الدكتور محمد الخازم استغرابه من أن نسبة السعودة الرجالية في مهنة التمريض تقارب 99 ٪ وقال في حديث "لإيلاف" إن تلك النسبة مضللة، معتبرا أن نسبة الوظائف الرجالية في هذا المجال لا تتجاوز الـ 10٪.

وأضاف الخازم أن البطالة النسائية في المجال الطبي لا يمكن ان تكون محددة ، معللا رأيه كون العمل النسائي في السعودية بشكل عام تحكمه ظروف غير تلك الظروف المتعلقة بعدم إيجاد الوظيفة بقدر ماهي بإيجاد المكان الملائم للاستمرار فيه.

معتبرا أن عدم استمرار الفتاة السعودية في وظيفة التمريض سابقا يعود إلى رفض الأهالي اختلاط الفتيات مع أشقائها من الرجال، مؤكدا أن المجتمع في الوقت الحالي بات أكثر انفتاحا من ذي قبل والدليل دراسة الفتاة لمهنة التمريض واحتكاكها بالرجل.

وقال في سياق حديثه إن البطالة التي يعيشها بعض من الخريجات في الأقسام الصحية هي لخريجات معاهد التمريض الصحية الخاصة الحاصلات على شهادة دبلوم تمريض واللاتي هن غير مرحب بهن من قبل القطاعات الصحية نظراً لرفع مستوى التوظيف لدى وزارة الصحة.

وكانت وزارة الخدمة المدنية السعودية وهي الجهة التنفيذية لتنظيم قطاع التوظيف داخل الجهات الحكومية أعلنت الثلاثاء عن توفر (750) وظيفة نسائية شاغرة بمسمى أخصائي تمريض وفني تمريض تشغل وفق أسلوب التوظيف المباشر في غالبية المناطق موزعة حسب الحاجة.

ويعاني قطاع التمريض في وزارة الصحة تسربا كبيرا في صفوف الممرضات السعوديات بنسبة تتجاوز أكثر من 45 ٪ في ظل توصيات حثيثة للاهتمام بهذا القطاع عبر إنشاء كليات ومعاهد صحية تابعة لوزارة الصحة، وتشكل نسبة السعودة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة 33 ٪، بينما في القطاعات الصحية الحكومية الأخرى كمستشفيات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني أكثر من 18 ٪.

أمن واستقرار اليمن مهم لأمن واستقرار المنطقة والسلم الدولي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية